

أثر المشافهة في التقعيد اللغوي عند سيبويه

The Impact Of Linguistic Base For Sebawaih

الدكتور حسين مصطفى غوانمة

الدكتور محمد صالح محمد الخوالدة

أستاذ مشارك في اللغة والتحو

أستاذ مساعد في الأدب والنقد

الأردن - عمّان - جامعة الإسراء - كلية الآداب - قسم اللغة العربية

الملخص :

يظهر سيبويه السماع اللغوي كواحد من الركائز الهامة في تقعيد لغة العرب، إلا أن المشافهة وهي واحد من أسس السماع اللغوي تغيب في شواهد، نبرز ذلك بعرض لما تضمنه بحثنا عن السماع اللغوي والمشافهة اللغوية، باستحضار جملة من الشواهد التي ساقها سيبويه في كتابه كدليل على ما نذهب إليه .

الكلمات الافتتاحية : سيبويه ، السماع اللغوي ، التقعيد اللغوي ، المشافهة .

Abstract

Sebawaih introoluces the linguistic comprehension as a one of the significant aspects in the bas of Arab language, but the oral impact which is one of the basis of linguistic comprehension, is absent in his work. The following reswarch is an abstract of linguistic and comprehension featuresin language in which sebawaih used a number of textual evidence in his work.

Key words : The impact - linguistic - Sebawaih - inderict rwpported linguistics.

التمهيد :

قام التقعيد النحوي وفق شروط أربعة، مثلما أوردها السيوطي، وهي : السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، فقد قال : " أدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في الخصائص : أدلة النحو ثلاث : السماع والإجماع والقياس . وقال ابن الأنباري في أصول : أدلة النحو ثلاث : نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة (١)

فالسماع أحد هذه الشروط التي بني التقعيد اللغوي عليها منذ زمن احتاجت فيه العربية إلى سلامة السنة أبنائها . ولعل أهمية السماع لا تكون في تثبيت القواعد وتقنينها، بل تكون في خلق القواعد، فلا تتحدد أهمية السماع في ضوء علاقتها بالتقعيد، بل تتحدد أهمية التقعيد في ضوء علاقه بالسماع، فالحقيقة إذن أن مصادر السماع لا تتساوى في قيمتها التقعيدية .

ولعل المشافهة إحدى حالات ذلك الشرط، وهي تقوم بدورها في عملية بناء كثير من الشواهد اللغوية . وعند وضع القواعد اللغوية التي تبين طريقة الاستعمال اللغوي الصحيحة، بدأ النحاة يعللون ما قالته العرب، فكانت عملية السماع إحدى هذه العلل، وقد عمل بها سيبويه، فمن ذلك قول : ' وليس يجوز هذا في كل شيء . لو قلت هو مني مجلسك، أو متكأ زيد أو مربوط الفرس، لم يجز . فاستعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجز منه ما أجازوا " (2) وهذا يعني أن السماع أمر هام أساسه المشافهة عن العرب، فلا بد من وجود قوانين نطقية نحكم من خلالها على صحة التراكيب اللغوية .

السماع :

وهو الأصل الأول من أصول النحو العربي، عرفه الأنباري بقوله : " اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا في كلامهم " (3)

وزاد السيوطي الأمر توضيحا فحدد معنى السماع بقوله : " وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم . وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعد إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا من مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت " (4) .

واتفق النحاة على أن السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وهي : القرآن الكريم ، وما تواتر من السنة، وكلام العرب الفصيح شعرا كان أم نثرا . واعتمد عليه علماء اللغة الأوائل في بحثهم، واشتروا أن يكون الناقل قد سمع من العرب الفصحاء حسّا، أو أن يسمع من الناقل حسّا . (5)

وجاء في كتاب سيبويه كثير من الأمثلة السماعية " فهو يعدّ مجمعا للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين، وسنة ثمانين ومئة للهجرة، أي بين وفاة أبي الأسود الدؤلي، ووفاة سيبويه " (5)

ويتجلى السماع في كتابه بما يحويه من المادة اللغوية المجموعة، ففيه الكثير من الآيات، والأشعار، وكلام العرب وأحاديثهم . حيث يجري سيبويه في السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته، وهو النقل عن القراء، وعلماء اللغة المؤثّقين (7) والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، ويتردد في كتابه سماعه عن علماء اللغة، أمثال : أستاذه الخليل، ويونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء . فقد اهتم سيبويه بالمسموع جريا على طريقة أساتذته إيمانا منه بأن المسموع هو الطريقة الأساس للاتصال بناطقي اللغة، لربط البحث اللغوي بالواقع، ولتكون الأحكام اللغوية صادقة ومستقر .

قيد سيبويه عن العرب شعرا كان أم نثرا، وكان موقفه من العرب أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير معتمدا عليها في تقرير قواعده (8) ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل ما جاء شذوذا على ألسنتهم، ينعتة تارة بالضعف، وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط، ومن ذلك قول : " واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان (9) .

اعتمد سيبويه على المسموع، ووظفه لإثبات التقعيد وتأكيده، وبناءً على علاقة المسموع بالتقعيد المستدل له، فإن الاستدلال في كتابه نوعان : نوع يكون فيه المسموع نصّا فيما استدل له (الاستدلال المباشر) ، ونوع لا يكون فيه المسموع نصّا (الاستدلال غير المباشر) .

أما الاستدلال المباشر، فقد كان النحويون قد وقفوا على معظم الأصول الكلية التي تحكمها موارد السماع المختلفة حين ألف سيبويه كتابه، وأصبحت هذه الأصول من بدهيات النحو، التي لم تعد بحاجة للتدليل عليها، لذلك عمد سيبويه إلى تقرير الأصول الكلية، دون الاستدلال عليها إلا قليلا، فهو يتحدث عن أقسام الكلام، والتصريف، والابتداء وغيرها، حديثا تقريريا بمعزل عن الاستدلال. مع أن المنهج الحديث في دراسة اللغة - كما يراه تمام حسا - (0) يربط الدراسة باللغة الحية المنطوقا ويعتبر اللغة صورة من صور الاستعمال وأسلوبا من الأساليب ينبغي أن يعنى به النقاد لا طلاب اللغة.

وبالرغم من أن الأصول لم تكن بحاجة إلى الاستدلال عند سيبويه إلا أنه وقع الاستدلال لبعض القواعد في كتابه، (1) منه: استدلال للمفعول لأجله بشواهد منه:

- واغفر عوراء الكرم ادخاره وأعرض عن شتم اللقيم تكرّما
- فصفت عنهم والأحبة فيهم طمعا لهم بعقاب يوم مفسد.

بينما الاستدلال غير المباشر، هو يختلف عن الاستدلال المباشر في أن المباشر يكون المسموع فيه نصا في التقعيد، بينما تكون علاقة المسموع بالتقعيد في الاستدلال غير المباشر، علاقة مقارنة، فالمسموع ليس نصا في التقعيد، ولا يفيد في إثباته إثباتا قاطعا، وإنما هو تقريب له.

وقد وضح سيبويه الاستدلال غير المباشر في أثناء حديثه عن إعراب المصدر بعد إلا مثلا، في مثل: ما منعي إلا أن يغضب عليّ فلان، قال: "الحجة على أن هذا في موضع رفع، أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت للكناني:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غضون ذات أوقال (2)

فالمسموع المستشهد به هنا ليس نصا في القاعدة، وإنما هو استثناس؛ لأنه ليس في صميم القاعدة، وأن العلاقة بينه وبين التقعيد، تقوم على تجاذب (غير) وما بعد إلا في الإعراب.

ولم يكن سيبويه يضع القواعد النحوية وفق أهوائه وإنما كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوية أو بعبارة أدق كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيرا، وما خالفه ينحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذي استنبطت منه القواعد (3)

المشافهة عند سيبويه:

اعتمد سيبويه على السماع في تقرير قواعد العربية، وكانت المشافهة التي تلقاها عن العرب جزءا من السماع الذي قرر فيه أصولا ودعّم فيه فروع. غير أن مشافهته لم تكن من شخص معين أو قبيلة محدد. فقد تنوعت مصادر المشافهة عنده بين الأخذ المباشر من أفواه العرب، أو عن طريق شيوخه، أو الاستعانة ببعض من العرب مشترطا أمرين، هما: الفصاحة والثقة، بعبارات منها: "وسمعنا العرب الفصحى (4) و"وسمعنا فصحاء العرب (5) و"سمعنا العرب الموثوق به (6) و"وسمعنا بعض العرب (7) و"وسمعنا من نثق به (8) و"وسمعنا من يوثق بعربيته (9) و"وسمعنا من يوثق بعربيته (10) وقوله أيضا: "وأنشدناه هكذا أعراي من أفصح الناس (11) و"سمعنا عربيا موثوقا بعربيته (12) و"سمعنا عربيا مرة يقول (13) و"سمعنا أعرايا (14) و"سمعنا رجلا من أهل البادية (15).

ومن ذلك يظهر بأن سيبويه جاء السماع عنده على صور، منه: **السماع عن العرب بعام**، فقد سمع عن العرب دون أن يحدد الأشخاص الذين سمع عنهم، ولا القبيلة التي سمع منها، كقوله: **وسمعنا من يقول أو وسمعت العرب أ** و **وسمعناهم ...** .

يقول مثلاً في إجراء اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل: **"سمعنا من يقول أما العسل فأنا سرّاب"** (26)، وقال في موضع آخر: **"إن قلت: ضُرب زيد اليد والرجل جاز على أن يكون بدلاً وأن يكون تأكيد. وإن نصبته لم يُحسن، لأن الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذف منه حرف الجر، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مطرُهمُ ظهراً وبطناً"** (27).

وسمع عن العرب أيضاً في باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله، فقد قال: **"وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأن عبد الله والعرب يشتمهم. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأن قيس والبرّ تسرق. لما أظهروا الاسم حسناً عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر"** (28).

وقال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: **"واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: دارك ذات اليمير. وقال الشاعر وهو لبي: فغدت، كلا الفرجين تحسب أنه مولا**

المخافة خلّفها وأمامها" (29).

وفال كذلك في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: **"وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله رب العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"** (30).

ومنها **السماع عن رجل موثوق**؛ فقد روى سيبويه سماعه عن رجل موثوق به، وقد قيل في مثل هذا الموضع: **"إن أهم الراوي وعلم من الناقل اعتماده على ثقة، كقول سيبويه: حدثني الثقة، يعني: أبا زيد الأنصاري (31)"** (32). وفي ذلك يقول سيبويه في باب ما يحقّر على تكسيرك إياه لو كسرتة للجمع على القياس، قولاً: **"وسمعنا من يقول، ممن يوثق به من العرب: خويّيم"**، فإذا جمع قال: **خواتيم"** (33).

وقال أيضاً في سماعه عن رجل موثوق به: **"وسمعنا من يوثق به يقول: هذا سيفني، يريد سيفاً، لكنه تذكر بعد كلاماً، ولم يُرد أن يقطع اللفظ، لأن التنوين حرف ساكن، فيكسر كما تكسر دال قد"** (34) وقال سيبويه: **"حدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل ل: أما بمكان كذا وكذا وجذّ؟ وهو موضع يمسك الما. فقال: بلى، وجاذاً. (أي فأعرف بما وجاذاً"**

35. وهذا من باب إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل.

ومن: **سماعه عن شيوخ**، تردد في كتاب سيبويه سماعه عن شيوخه، أمثال: الخليل ويونس بن حبيب، وقد نقل عنهم، فقال مثلاً: **"حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت، وهو قول الشماخ:**

وكلّ خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز" (36) وهذا الكلام جاء في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة.

ومنه أيضاً: **"وسألت الخليل عن قول العرب: أرض وأرضات؟ فقال: لما كانت مؤنثة وجمعت بالتاء نُقلت كما نُقلت طلحات وصفحات"** (37).

ويقول أيضا " حدثنا يونس أنه سمى (من العرب) من يقول : عليكى ، من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل في ولا نا في ذا الموضوع استغناء بعليك بي وعليك بنا عن بي ونا " (38)

وجاء عن سيبويه في باب ما ي حذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، قوله : " حدثنا يونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقولوا : هذا رامي، وغازي ، وعمي ، أظهروا في الوقف ، حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال " (39).

ويبدو أن هذه الأشكال المسموعة عند سيبويه مكنته من استحضار كثير من الأحكام النحوية وترسيخها نظرا لتعدد الشواهد وتنوعها، وما كان ذلك ليكون لو اقتصر أمر التقعيد على بعضها دون الآخر، أو ستكون القواعد جزئية لا شاملة نظرا لأن الشواهد جزئية لا شاملة . ونحن لا نعتمد على تعدد النصوص أو حصرها أو إحصائها؛ لأن ذلك لا يفيد شيئا في بيان أهمية هذه الشواهد المسموعة، ثم إن هذه الشواهد يزخر بها كتاب سيبويه، وما إن تفتح صفحة حتى تجد شاهدا مسموعا أو أكد . لذا يبدو أن بناءه للحكم بناء على المسموع أعطاه قدرة على الإحكام والتقنين، والقياس على أساس من الأصول النحوية، الأمر الذي لا يدخله الشك في أحكامه .

إن السماع الذي عرفناه في كتاب سيبويه كان سماعه عن العرب في أكثره، وسماعه عن شيوخه، وسماعه عن ثقة .

فالسماع الذي نقله سيبويه عن العرب كان سماعا غير مباشر، إذ لم يجدد سيبويه عمن نقل مسموع . ويبدو لنا أن إغفاله لذكر العرب بصورة محددة يرجع إلى أسباب منها :

- أن تكون القبيلة التي نقل عنها من القبائل العربية التي لا يجوز الاحتجاج بلغتها .
- أن تكون القبيلة التي نقل عنها معادية للقبائل العربية الكبرى سياسيا وعسكريا .
- لعله لم يكن يسمع من الأشخاص أو القبائل بصورة مباشرة، وإنما كانت تنقل له الرواية نقلا .

ولأن السماع أساس في جمع اللغة عرّف العرب اللغة بأنها أصوات يعبر بها عن الأغراض 40 ، أي أنها أصوات مسموعة . فقد حدد ابن فارس ثلاثة أنواع من السماع، حيث قال : " تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مرّ الأوقات، وتؤخذ تلقنا من ملقن، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات " (41) . والرأي أن الأولى ، أولى بالأخذ وهي أن يسمع اللغوي مباشرة من أفواه الأعراب في مناطق سكنهم، لأن الشواهد عندئذ يقوم عليها جمع اللغة وتصنيفها والتخطيط لها عبر قواعد نابعة من سماعها من أفواه أصحابها، وغير ذلك يتراجع إلى درجات متدنية، إذ يدخله النسيان أو التحوير أو غير ذلك، فلا تكون القاعدة مطابقة للاستعمال اللغوي وأرى بأن ذلك هو الأجدر بالأخذ والوضع، وغير ذلك لا يكون موفقا إلى الدرجة التي تؤهله أن يكون أصلا للقاعد .

ولعل " الرواية في عصر السماع أصبحت وسيلة من وسائل الكسب، إذ عمد كثير من الرواة إلى الوضع والكذب، لذلك نجد البصريين لا يتعاملون إلا مع الثقات من الرواة، أمثال : أبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري " (42) .

ويعدّ كلام العرب من أهم العناصر التي استقرت منها قواعد العربية، بل هو الأساس؛ لأن القرآن والحديث جاءا وفق كلام العرب، شعرا كان أم نثرا، حتى قيل في تعريف النحو: "علم استخراج المتقدمون من استقراء كلام العرب" (43).

فلما أراد اللغويون جمع المادة اللغوية ليستنبطوا منها القواعد والأحكام أرادوا جمع اللغة من مصادرها الأصلية، فحددوا لذلك زمانا ومكانا.

فالمكان هو البادية، فقد كان الأخذ عن أعرابها، حيث أخذ من بعض القبائل كقيس وتميم وأسد وهذيل وغيرها، أما تلك التي اختلطت بالأعاجم، فلم يؤخذ منها؛ لأنها فسدت لغتهم على رأى الفارابي (44). أما الزمان، فقد حدد بمائة وخمسين قبل هجرة الرسول، ومائة وخمسين بعد هجرة.

لذا، فإن المنهج اللغوي السليم آنذاك هو أن تربط اللغة بالواقع المنطوق أي الصورة الاستعمالية لها، إذ كان اعتماد سيبويه في ذلك يعود إلى الواقع المنقول وهو بعيد عن الواقع الحقيقي للغة الاستعمالية، وهو الأمر الذي يدفعه للاستماع إلى أهل اللغة المباشر، بينما شيخنا عاد في أكثر شواهدة إلى الصورة غير المباشرة، فكان يجب أن يعتمد على المنطوق لا المنقول، إذ أن يأخذ من أفواه أبناء القبائل مباشرة، إما في مضارب خيامهم بالصحراء، وإما في حلقات الدرس في البصرة؛ لأن نطق أبناء القبائل يعكس صورة صادقة للغة ولاختلاف اللهجات التي من شأنها أن تعين النحوي على التفريق بين لهجة ولهج.

والواقع أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي، أضاف إليها المتأخرون شواهد جديدة، لكنهم ظلوا يختلفون بشواهد سيبويه ويستخدمونها ويقدمونها على شواهدهم على الرغم من ذلك كله. ونخلص في النهاية إلى أن المشافهة جزء من السماع الذي اعتمده سيبويه في وضع قواعد النحو العربي، وقد انعكست هذه المشافهة في كتابه رغم أن كتب الطبقات والتراجم لم تفصح لنا عن رحلاته، أو سماعه عن العرب. الخاتمة:

لقد اعتنى سيبويه بواحد من أهم أصول النحو العربي، هو السماع، تجلّى بعودته إلى العرب بشق الصور؛ ليؤكد ما تذهب إليه العرب من تقرير القواعد اللغوية التي عليها رسمت لغتهم وبها دقت سننهم اللغوية، وعلى الرغم من ذلك فقد غاب عنه بصورة لافتة السماع المباشر من أفواه العرب وكيفية النطق، إذ لا تذكر كتب التراجم أنه سافر إلى الصحراء لأجل ذلك، وما يدل على ذلك شواهد اللغوية، إذ لم قل فيها مثلا: سمعت أعرابيا يقول، أو سمعت فلانا يقول، أو ما شابه ذلك، وهذا بحق جرح بشواهد اللغوية، وحسبه تلك التي استقاها من أساتذته أو رواها عن الأعراب.

الهوامش :

1. الاقتراح في علم أصول النحو ، د 4
2. الكتاب | 414
3. لإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، د 81
4. الاقتراح ، د 14
5. المزهر في علوم اللغة | 59
6. أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني، د 17
7. المدارس النحوية شوقي ضيف، د 80
8. السابق، د 1 82
9. الكتاب | 290
- 0 - الأصول، دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د 103
- 1 - الكتاب | 68 369
- 2 - الكتاب | 329
- 3 - المدارس النحوية شوقي ضيف، د 82
- 4 - الكتاب | 219
- 5 - الكتاب | 503
- 6 - الكتاب | 423
- 7 - الكتاب | 319
- 8 - الكتاب | 139
- 9 - الكتاب | 465
- 0 - الكتاب | 71
- 1 - الكتاب | 300
- 2 - الكتاب | 98
- 3 - الكتاب | 913
- 4 - الكتاب | 328
- 5 - الكتاب | 420
- 6 - الكتاب | 111
- 7 - الكتاب | 160
- 8 - الكتاب | 309
- 9 - الكتاب | 407
- 0 - الكتاب | 63
- 1 - أبو زيد الأنصاري هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشر الخزرجي، المتوفى سنة 215 هـ

١2 - ارتقاء السيادة : يحيى الجزائري، د 51

١3 - الكتاب 3 425

١4 - الكتاب 4 216

١5 - الكتاب 1 255

١6 - الكتاب 3 110

١7 - الكتاب 3 598

١8 - الكتاب 2 361

١9 - الكتاب 4 183

١0 - الخصائص : ابن جني 33

١1 - الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، د 60

١2 - تاريخ أدب العرب 1 368 0

١3 - الاقتراح : السيوطي، د 4 ، والقول لابن السراج

١4 - تذكرة النحا : أبو حيان الأندلسي، د 577

المصادر والمراجع :

- ابن جني، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت 1952 .
- ابن فارس، الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت ومطبعة مصطفى الشوملي، بيروت 1964 .
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحا، تحقيق : عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، 1 986 .
- الأتباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1957 م .
- الجزائري، يحيى، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق : عبد الرزاق السعدي، دار الأتبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، الرمادي، مصر، 1 .
- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط 1978 .
- حسان، تمام، الأصول دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988 .
- الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ أدب العرب، تحقيق : محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 3 1953 .
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 5 .
- سيوييه، عمرو بن بحر، الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 3 1988 م .
- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف، حلب .
- المزهر في علوم اللغة، تحقيق : محمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 4 1958 .